



وتتميز على خلفية عنصرية تجري ضد الفلسطينيين في الكيان الصهيوني، وذلك بعد أن تنامت المخاوف داخل الدولة العبرية من عاملين بالغي الأهمية وهما: التنامي الديموغرافي؛ فالفلسطينيون داخل الدولة العبرية يشكلون تقريباً ٢٠٪ من إجمالي تعداد السكان في الدولة. وفي ظل تدني معدلات الهجرة اليهودية إلى داخل الكيان، وفي ظل تقلص عدد الولادات داخل الدولة العبرية فهذا يعني أن نسبة الفلسطينيين ستقفز إلى معدلات أكبر. ومشاركة الفلسطينيين في عمليات مقاومة ضد الاحتلال.

### تمييز متواصل

إن المخاوف التي تجتاح الدولة العبرية تجاه فلسطيني الـ٤٨؛ أفرزت حقبةً متتالية من التمييز ضدهم في مختلف المجالات.. تمييز لم يأت صدفة، وأدى إلى سلسلة متصاعدة من المجاهبات بين الطرفين، وأبرز صور التمييز والاضطهاد تتعلق بـ: ١- الأراضي والتخطيط؛ إذ يهدد نظام الأراضي والتخطيط القائم في الدولة العبرية نسيج العلاقات بين الأقلية والأغلبية، كونه مؤسساً على أنماط من الظلم والضائقة، المناقضة لمبادئ أساسية للمساواة والإدارة الديمقراطية.

وتنعكس مشاكل الأراضي والتخطيط الخاصة بالعرب في الدولة العبرية من خلال عدد من المتغيرات والعوامل الموازية، أهمها تزايد الاحتياجات في ظل أفق متقلص يتمثل بتزايد عدد السكان العرب في الدولة العبرية بسرعة، إذ تضاعف عددهم ست مرات منذ قيام الدولة العبرية، بينما يتقلص احتياطي الأرض لديهم باستمرار، وذلك ناجم في الأساس عن مصادرة الأراضي الواسعة (بما في ذلك أراضي الأوقاف والمقدسات الدينية)، وضم أراضٍ عربية كثيرة للمجالس اليهودية، وتحديد مناطق النفوذ البلدية والمحلية للتجمعات السكنية العربية. نتيجة لذلك، لا يسد احتياطي الأرض الحالي متطلبات السكان العرب المتزايدة.

وينتهج نظام الأراضي والتخطيط في الدولة العبرية بأذرع السياسة والقضائية المختلفة، سياسة التمييز المتواصل ضد العرب. برز التمييز مع السنين في مجالات مثل تخصيص مساحات ضئيلة من أراضي الدولة لاستخدام العرب، وحظر توطين العرب من جديد، واتباع سياسة اللامساواة في التعامل مع أراضي الدولة، وهدم البيوت «بدون ترخيص»، وتضييق الخناق البلدي والمحلي بما يبقى المدى المحيط كله تقريباً تحت سلطة

أن الحكومة الصهيونية لم تعمل على تطبيق التوصيات، بل شكلت لجنة وزارية تضم غلاة العنصريين عملت على دفن توصيات «أور»، وخرجت بتوصيات تقلب الحقائق رأساً على عقب، وتوجه المزيد من اللوم إلى الضحية والتحرير على المواطنين العرب وقيادتهم، ومحاولة ترسيخ الأسرلة من خلال فرض الخدمة القومية والعسكرية، ورموز الدولة العبرية وغيرها من توصيات ترسخ التعامل العدائي والمخابراتي مع العرب.

### سبع سنوات ماطلة

وفي المقابل ماطلت وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة في عملها على مدار سبع سنوات مضت، بدعوى عدم تعاون أهالي الشهداء معها. وبدل أن تحمّل «لجنة أور» قيادتها المسؤولة حملت القيادات العربية المسؤولة عن الأحداث، ووجهت انتقادات إلى رئيس الحكومة في حينه، إيهود باراك، إلا أنها لم تحمله المسؤولة المباشرة عن قتل المواطنين العرب، بل «خرج بدون أي شائبة»، على حد تعبير وزير الأمن الداخلي آنذاك «شلومو بن عامي» الذي وجه إليه الانتقاد أيضاً. في تقرير اللجنة. كما انتقدت «لجنة أور» سلوك القائد العام للشرطة آنذاك يهودا فيلك ومسؤولين آخرين في السلطات الصهيونية ذات الصلة، حيث اعتبرت اللجنة أنه ليس بمقدورهم مواصلة مهامهم. وكان من بين هؤلاء قائد الشرطة في لواء الشمال اليك رون، وقائد الشرطة في لواء المرج في حينه موشيه فالدمان، والكولونيل بنتسي لاو الذي أوصت اللجنة في حينه بعدم ترقبته خلال السنوات الأربع التي تلي صدور التوصيات، أي منذ مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. إلا أن وزير الأمن الداخلي حينها غدعون عزرا ضرب هذه التوصيات عرض الحائط بعد سنة من صدور التوصيات وقام بترقية ساو وتعيينه قائداً لأركان حرس الحدود الصهيوني.

أما اليك رون الذي يتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن جرائم القتل في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٠، والذي حددت لجنة «أور» بأنه فشل في أداء مهامه، وأوصت بإقصائه عن منصبه، فقد فتح له حزب العمل الصهيوني أحضانه وضمه إلى صفوفه، بعد أن كان قد احتضنه يوسي بيلين في إطار المجموعة الصهيونية التي عملت مع مجموعة فلسطينية على صياغة ما يسمى «وثيقة جنيف».

إن تقرير «أور» وما تبعه من تقارير وصولاً إلى تقرير مزور أثبتت بدورها بأن هناك سياسة تفرقة

يهودية. فالسكان اليهود في الدولة العبرية يواصلون عملية الاستيطان والتوسع التي أقيم في نطاقها حتى الآن ما يقارب السبعمئة تجمع سكاني جديد، بينما بقي الوسط العربي بالمقابل «مجمداً» تماماً في التجمعات السكنية نفسها منذ خمسين عاماً بالتقريب.

علاوة على ذلك، ما تزال عشرات التجمعات السكنية العربية - البدوية غير معترف بها رسمياً، وتعاني من حرمان في الخدمات الأساسية. هذه العوامل الأساسية تعكس عدم مساواة صارخة بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب في الدولة العبرية فيما يخص قربهم من موارد الأرض، وحقوقهم على الأرض، وقدرتهم على استخدام الأرض لتطوير المجموعة إلى الأمام.

وتقدم المعطيات الرقمية التالية صورة أقرب لهذا التمييز:

- العرب الذين يشكلون حوالي ١٨٪ من مواطني الدولة العبرية، يملكون بملكيتهم الخاصة فقط ٥،٣٪ تقريباً من الأراضي فيها.

- تغطي مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية حوالي ٥،٢٪ من مساحة الدولة العبرية.

- حوالي نصف الأراضي التي كانت بأيدي العرب في ١٩٤٨ صودرت منذ ذلك الحين بقرارات من الدولة.

- يقل تخصيص الأرض للأغراض العامة في التجمعات السكانية العربية عن الحد الأدنى المطلوب.

- طريق العرب إلى امتلاك حقوق على الأرض مسدود تقريباً في ٨٠٪ من مساحة الدولة، المملوكة لصندوق أراضي الكيان الصهيوني وتديرها ما تسمى «مديرية أراضي إسرائيل».

٢- التخلف الاقتصادي - الاجتماعي: يعد السكان